

بيروت في ٨./٢./٢٠٢٣

دولة رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون تعديل الفقرة ٣ من المادة ٧٥١ من قانون اصول  
المحاكمات المدنية.

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر المشار إليه أعلاه، مرفقاً  
بالأسباب الموجبة.


جبران هندي بلسيل  







جدول مقارنة للمادة ٧٥١ من قانون اصول محاكمات المدنية.

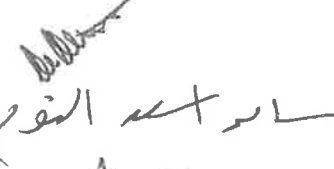
المادة ٧٥١ معدلة وفقاً للاقتراح اعلاه	المادة ٧٥١ الحالية
<p>يكون للقاضي المنسوب اليه سبب الدعوى التدخل في المحاكمة في اي وقت لابداء اقواله وطلب الحكم له بالتعويض ضد المدعي عند الاقتضاء.</p> <p>ولا يجوز ادخاله في المحاكمة الا بقرار من الهيئة العامة بناء على طلب المدعي عليها.</p> <p>ولا يجوز للقاضي المنسوب اليه سبب الدعوى ان يقوم بأي عمل من اعمال وظيفته يتعلق بالمدعي، فور صدور قرار بحقه من قبل الهيئة العامة لمحكمة التمييز.</p>	<p>يكون للقاضي المنسوب اليه سبب الدعوى التدخل في المحاكمة في اي وقت لابداء اقواله وطلب الحكم له بالتعويض ضد المدعي عند الاقتضاء.</p> <p>ولا يجوز ادخاله في المحاكمة الا بقرار من الهيئة العامة بناء على طلب المدعي عليها.</p> <p>ولا يجوز للقاضي المنسوب اليه سبب الدعوى منذ تقديم استحضارها، ان يقوم باي عمل من اعمال وظيفته يتعلق بالمدعي.</p>


عنان عبدالله  
  
 جويح دقيم عظامه

محمد مهدي خليل  


جويح جويح  


لدي البستاني  
  
 سيار ريمون ابي حنا  


نقولا حناوي  
  
 سارة الفوم

سحر  
  
 سحر  


شريف مارون  
